Journal of Humanities and Social Sciences
Volume (4), Issue (1): 30 Jan 2020
P: 111 - 128

ISSN: 2522-3380

مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية
المجلد (4)، العدد (1): 30 يناير 2020 م
ص: 111 - 128

The spatial dimensions of agricultural development in Saudi Arabia (Study in development geography)

Azizah Marzoug Alrashidi
Taibah University || KSA

Abstract: This research aims to identify the historical development of agriculture in the Kingdom and the impact of high oil and population increase and projects that have been implemented. The researcher relied on theoretical research by selecting the subject of the research and then refer to the sources of the collection of scientific material for research and codification. n this research ،I reached a number of conclusions and recommendations ،the most important of which is the Kingdom's self-sufficiency of many agricultural crops ،the most important of which are cereals and the superiority of Riyadh city from the rest of the crop area. Conducting technical and economic studies on the types and quantities of non-traditional agricultural resources such as marine fish farms and then assessing their use in light of the limited water resources and environmental conditions that are not suitable for traditional agriculture.

Keywords: Agriculture- Development- Saudi Arabia- Development Geography.

الأبعاد المكانية للتنمية الزراعية في المملكة العربية السعودية (دراسة في جغرافية التنمية)

عزيزة مرزوق الرشيدي
جامعة طيبة || المملكة العربية السعودية

الملخص: هَدِفَ هذا البحث إلى التعرف على التطور التاريخي للزراعة في المملكة وتأثير ارتفاع النفط والزيادة السكانية والمشاريع التي تم تنفيذها. وأيضا التوزيع الجغرافي للأراضي الزراعية والمحاصيل الرئيسة ورصد التنمية بالمملكة عن طريق إبراز مؤشرات الموارد الاقتصادية والعوامل والطبيعية والبشرية المختلفة والرؤية المستقبلية في الإنتاج الزراعي. واعتمدت الباحثة المنهج المسحي الوصفي، من خلال البحث النظري حيث تم الرجوع للمصادر الخاصة بجمع المادة العلمية للبحث وتدوينها. وتوصلت في هذا البحث إلى عدد من النتائج والتوصيات من أهمها تحقيق المملكة الاكتفاء الذاتي للعديد من المحاصيل الزراعية من أهمها الحبوب وتفوق مدينه الرياض عن باقي المناطق بالمساحة المحصولية. وإجراء الدراسات الفنية والاقتصادية حول أنواع وكميات الموارد الزراعية غير تقليديه مثل المزارع السمكية البحرية ومن ثم تقييم استخدامها في ضوء محدودية موارد المياه والظروف البيئية الغير ملائمه للزراعة التقليدية.

الكلمات المفتاحية: الزراعة- التنمية – السعودية- جغرافية التنمية.

المقدمة:

تعتبر الزراعة من أهم الأنشطة التي مارسها سكان المملكة العربية السعودية منذ زمن بعيد. معتمدين على ما يتوفر لديهم من مقومات طبيعية تسمح بقيام نشاط زراعي. وحظيت الزراعة في المملكة العربية السعودية بنصيب وافر من الرعاية والاهتمام. فما تحقق في هذا المجال يعد إحدى العلامات البارزة التي تميزت بها التجربة التنموية السعودية. فقد استطاعت الدولة بتخطيطها تحويل الكثير من الصحارى القاحلة في قلب جزيرة العرب إلى

أراض زراعية منتجة، وذلك في زمن قياسي لا يتجاوز 25 سنة. ومن مظاهر اهتمام الدولة ورعايتها لهذا القطاع، إنشاؤها لوزارة الزراعة والمياه بُعيد تأسيس المملكة، لتتولى التخطيط للمشاريع الزراعية والمائية وتنفيذها. وقد أنشأت الدولة السدود، وحفرت الآبار الارتوازية، ووزعت الأراضي على المزارعين، واستصلحت مساحات شاسعة منها. كذلك أنشأت البنك الزراعي السعودي لإقراض المزارعين والمستثمرين في القطاع الزراعي. وقد أسهم المصرف في النهوض بمسيرة التنمية الزراعية في المملكة، وليس أدل على ذلك من الزيادة المضطردة في قيمة القروض التي قدمها في هذا المجال، حيث زادت من 16.6 مليون ريال عام 1970 إلى 903 ملايين ريال عام 1999. ويلاحظ أن هذه القروض بلغت أعلى معدل لها في فترة خطة التنمية الثالثة 1980 – 1985، حيث سجّلت 2.3 بليون ريال، وذلك لأهمية هذه الفترة بالذات في استكمال بناء البنية التحتية للمشاريع التنموية المختلفة. وقد زوّدت الدولة من طريق الإقراض مكاتب الإرشاد الزراعي أو فروع وزارة الزراعة والمياه في مختلف مناطق المملكة، المزارعين بالآلات الزراعية ومعدات الري، كما اهتمت بوسائل الإنتاج ومكافحة الآفات الزراعية. وفي مجال توفير المياه للمزارعين أنشأت الوزارة الكثير من السدود في مختلف مناطق المملكة ومن أشهرها:

- سد وادي جازان والذي يبلغ طوله 316 متراً، وارتفاعه 41.60 متر، وسعته التخزينية 71 مليون متر مكعب، وطول قنواته 52 كيلومتراً.
- سد وادي نجران حيث تبلغ طاقته التخزينية 85 مليون متر مكعب، وطوله 260 متراً، وارتفاعه 60 متراً.

كما أقامت مشروع مائي حيوي بالإحساء هو مشروع الري والصرف، ويهدف إلى تجميع مياه العيون والينابيع التي لا يستفاد منها في شكل إنتاجي، وتخزينها وتوزيعها بحسب حاجة المناطق إليه. إضافة إلى تطبيق المملكة لنظرية الاكتفاء الذاتي خصوصا لمحصول القمح. (أبو عيانه ، 1984).

ومن هذا المنطلق لمست الباحثة مشكلة البحث الذي يكمن أن الزراعة تعد من أهم مقومات الحياة الاقتصادية لدى سكان المملكة وهذا هو السبب في اختيار لموضوع الزراعة حيث يعتبر قطاع الزراعة من القطاعات الإنتاجية الهامة. كما اشارت اليه دراسة مشخص(2004). تناول فيها قطاع الزراعة، من حيث تطوره والعوامل المؤثرة فيه، والوضع الراهن للزراعة في السعودية والتي ساهمت في تنويع مصادر الدخل بالنسبة للبلاد وتحقيق اكتفاء في كثير من السلع والمنتجات الغذائية. بالإضافة إلى توفير فرص عمل للكثير من المواطنين.

ولذلك جاءت هذا البحث لتوضيح أهم الأبعاد المكانية للتنمية القطاع الزراعي لدى سكان المملكة العربية السعودية.

منطقه البحث:

تقع المملكة العربية السعودية بين خطي طول 56، 36 شرقاً وخطي عرض 32، 16 شمالاً في الجزء الجنوبي الغربي من قارة آسيا، وهذا يعني وقوع معظم أراضيها في النطاق الصحراوي المداري الجاف، كما تقع في منطقة الضغط المرتفع المداري شتاء، والضغط المنخفض المار بجنوب آسيا صيفاً، والذي يجعلها بصفة عامة في مهب رياح قارية جافة، ولهذا يتسم مناخ المملكة بالجفاف طوال السنة، وبارتفاع درجة الحرارة صيفاً حيث تصل إلى أكثر من 46م، بينما تنخفض إلى ما دون الصفر في المناطق الشمالية شتاء.(احمد، 1993)

كما يقدر المعدل السنوي لهطول الأمطار في المملكة بحوالي 50مم، وسجل أعلى معدل لهطول الأمطار في المرتفعات الجنوبية ب600مم، في حين سجل أقل معدل ب25مم في المناطق الشمالية الغربية، كل هذه الظروف المناخية كان لها تأثير مباشر على النشاط الزراعي، وحجم الإنتاج وأنواع المحاصيل الزراعية، كما أدى عدم وجود الأنهار إلى اعتماد المملكة على المياه الجوفية المستخرجة من الآبار في ري المحاصيل الزراعية، إضافة إلى إقامة السدود

لتنمية مصادر المياه الجوفية والتي بلغ عددها 302 سداً في عام2009 حيث بلغت سعتها التخزينية نحو 1.354 مليار وثلاثمائة وأربعة وخمسة مليون متر مكعب.

موقع المملكة العربية السعودية بالنسبة للعالم

تساؤلات البحث:

تتحدد مشكلة البحث في التساؤلات الآتية:

- ماهي دراسة التطور التاريخي للزراعة في المملكة من خلال التعرف على بدايات الزراعة والهدف المنشود منها، وتأثير ارتفاع أسعار النفط والزيادة السكانية، والمشاريع التي تم تنفيذها من اجل تنمية القطاع الزراعي؟.
- ما التوزيع الجغرافي للأراضي الزراعية والمحاصيل الرئيسية بين مناطق الإدارية في المملكة العربية السعودية؟.
- ما أهم المؤشرات الموارد الاقتصادية والبيئية، والسياسات المتبعة في كيفية المحافظة على الموارد الطبيعية وتنميتها، والإعانات الزراعية، إضافة إلى المشروعات والخدمات المساندة للقطاع الزراعي، والواقع الزراعي والغذائي في المملكة؟.
- ما العوامل والمقومات الطبيعية والبشرية والاقتصادية المختلفة ومدى تأثيرها على الإنتاج الزراعي في المملكة؟.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى توضيح ومعرفة الأبعاد الجغرافية المختلفة المتمثلة في الآتي:

1. دراسة التطور التاريخي للزراعة في المملكة من خلال التعرف على بدايات الزراعة والهدف المنشود منها، وتأثير ارتفاع أسعار النفط والزيادة السكانية، والمشاريع التي تم تنفيذها من اجل تنمية القطاع الزراعي.

2. التعرف على التوزيع الجغرافي للأراضي الزراعية والمحاصيل الرئيسية بين مناطق الإدارية في المملكة العربية السعودية.
3. رصد التنمية الزراعية في المملكة عن طريق إبراز مؤشرات الموارد الاقتصادية والبيئية، والسياسات المتبعة في كيفية المحافظة على الموارد الطبيعية وتنميتها، والإعانات الزراعية، إضافة إلى المشروعات والخدمات المساندة للقطاع الزراعي، والواقع الزراعي والغذائي في المملكة.
4. التعرف على العوامل والمقومات الطبيعية والبشرية والاقتصادية المختلفة ومدى تأثيرها على الإنتاج الزراعي في المملكة.
5. التعرف على العوامل الاستراتيجية للتنمية الزراعية والرؤية المستقبلية.

أهميه البحث:

- يعد التعرف على أن المملكة العربية السعودية جزء من الوطن العربي الذى تقع معظم اراضيه في نطاق المناطق الجافه وشبه الجافة والتي تشكل نسبه 89% من مساحته الإجمالية البالغة 14.3 مليون كيلومتر مربع.
- الاستفادة من التنمية الزراعية في المملكة العربية السعودية بالموارد الطبيعية المتوفرة ضمن الحدود التي لا تؤثر على نفاذها حيث تكون التنمية في اطارها الصحيح المتكامل.
- تمثل قلة الدراسات إلى توفير المعلومات الصادقة والموثقة عن مراحل وخصائص مسيرة التطور الزراعي الوصول إلى رؤية واضحة للمؤشرات في ظل تزايد اعداد السكان والطلب على الغذاء ومحدودية الموارد المائية خاصه عدد سكان المملكة العربية السعودية سيزيد بحلول عام 2025 عن 40 مليون نسمه2.
- الاستفادة من العوامل الاستراتيجية للتنمية الزراعية والرؤية المستقبلية.

منهج البحث وأدواته:

اعتمدت الباحثة على البحث النظري من خلال اختيار موضوع البحث، ثم الرجوع للمصادر الخاصة بجمع المادة العلمية للبحث والاقتباس منها، واستخراج ما يتعلق بالبحث ثم تدوينها.

2- الدراسات السابقة

تنوعت الدراسات التي اهتمت بدراسة قطاع الزراعة في المملكة، باعتباره من القطاعات الاقتصادية الهامة، والتي يعتمد عليها دخل البلاد، حيث يمكن تقسيمها إلى دراسات عامه اهتمت بقطاع الزراعة وتنميتها في المملكة مثل:

- دراسة محمد محمود محمدين(2001) عن المملكة العربية السعودية دراسة في الهوية الجغرافية، تناول فيه النهضة الزراعية وأهم المحاصيل الزراعية في المملكة من ناحية المساحة والإنتاج.
- دراسة محمد عبد الحميد مشخص(2004) عن الجغرافيا البشرية المعاصرة للمملكة العربية السعودية، تناول فيها قطاع الزراعة، من حيث تطوره والعوامل المؤثرة فيه، والوضع الراهن للزراعة في السعودية.

ودراسات تختص بدراسة الزراعة بمنطقة محددة أو محصول زراعي أو نمط زراعي ما مثل:

- دراسة عبد الرحمن البلهد (1988) عن القمح في المملكة العربية السعودية وتطور إنتاجه خلال الفترة 75-1985م، تناول فيها تحليل الأسس الطبيعة والاقتصادية التي ارتكز عليها هذا التطور، وإبراز التباين في المساحة والإنتاج بين زراعة القمح التقليدية والحديثة المتخصصة.

- دراسة عبد الله الطاهر(1993) عن تأثير ميعاد الزراعة في الاستهلاك المائي لمحصول القمح في منطقة نجد، تناول فيها تحديد استهلاك القمح للمياه خلال فترات زراعته تبعا للمعيار المناخي، وحسب طبيعة تربة المنطقة تبعا للمعيار البيد ولوجي.
- دراسة عبد العزيز الدويس وسفر القحطاني (1993) عن الملامح الاقتصادية لإنتاج واستهلاك البطاطس في المملكة العربية السعودية، تناولا فيها أهم العوامل المؤثرة على استهلاك وإنتاج البطاطس في المملكة.
- دراسة مجدي السرسي (1996) عن الزراعة الجبلية في جنوب غرب المملكة، تناول فيها دور العوامل الجغرافية في انتشار الزراعة الجبلية، وخصائص هذا النمط وبعض مشكلات الزراع في المناطق الجبلية.
- دراسة صالح الشمراني (1998) عن دور مقومات الإنتاج الزراعي في التنمية الزراعية بمنطقة الجوف، تناول أهم مقومات الإنتاج الزراعي في الجوف، وتقييمها وتحديد دورها في الزراعة بالمنطقة حاضراً ومستقبلاً.
- دراسة صقر العمري(1999) عن المناخ وزراعة العنب في الطائف، تناول فيها تأثير عوامل المناخ المختلفة على زراعة وإنتاجية العنب في منطقة الطائف.
- دراسة علي العريشي (2001) عن سهل تهامة في منطقة جازان دراسة تحليلية للنمط الزراعي الحديث، تناول فيها درجة نمو هذا النمط الجديد، وخصائصه والمقومات التي ساعدت على توسع هذا النمط، إضافة إلى المشكلات التي تواجه هذا النمط.

3. الإطار النظري

أولا- التطور التاريخي للزراعة في المملكة:

تعتبر الزراعة من الأنشطة الاقتصادية التي مارسها الإنسان في شبه الجزية العربية منذ القدم. بالرغم من قلة الموارد المائية في شبه الجزية العربية والمستوى المحدود للزراعة في ذلك الوقت إلا أن الزراعة مثلت نشاطاً اقتصادياً هاماً في القرون الماضية. ويعود ذلك الأمر إلى أن الزراعة كانت قادرة على سد احتياجات السكان آنذاك نظراً لقلة حجمهم وبالتالي قلة احتياجاتهم الغذائية. كما ساهمت قلة الموارد الاقتصادية الأخرى ومحدودية مستوى الأنشطة الاقتصادية عامة في إعطاء الزراعة أهمية خاصة. ونظراً لهذه الأهمية فقد اهتمت الدولة السعودية الحديثة بعد قيامها في الثلاثينات الميلادية بالزراعة حيث تم في عام 1948م إنشاء المديرية العامة للشؤون الزراعية والتي تولت الإشراف على شئون الزراعة. بعد ذلك في عام 1961م حولت إلى وزارة سميت بوزارة الزراعة والمياه على أن النشاط الزراعي ظل حتى بداية الستينات من القرن العشرين محصوراً في زراعة بعض المحاصيل وبكميات محدودة وفي مناطق الواحات حيث توفر المياه مثل الطائف والمدينة. وعموماً لم تتجاوز نسبة الأرض المزروعة 0، 2% من مساحة البلاد في عام 1970م. وبفعل الزيادة السكانية في تلك الفترة فقد عجز القطاع الزراعي عن توفير احتياجات السكان من المنتجات الغذائية. إلا أن النمو الاقتصادي للبلاد في حقبة السبعينات نتيجة لارتفاع أسعار النفط وازدياد الدخل المالي للدولة أدى إلى زيادة الاهتمام بقطاع الزراعة بشكل اكبر مما سبق. كما أدى زيادة حجم السكان نتيجة الزيادة الطبيعية للسكان والهجرات الخارجية إلى زيادة ضخمة في الطلب على المنتجات الزراعية المختلفة. وبالتالي فقد ظهرت الحاجة لمزيد من التطوير للقطاع الزراعي لسد حاجات السكان المختلفة. حيث اعتمدت فكرة التنمية في البلاد على مبدأ تنويع مصادر الدخل بحيث لا يقتصر دخل البلاد على النفط فقط. وبهذا برز قطاع الزراعة مسانداً لقطاعي الصناعة التحويلية والتعدين. وبناء على هذا بذلت العديد من الجهود في مجال التنمية

الزراعية. ويأتي في مقدمة هذه الجهود توزيع الأراضي البور على من يريد استصلاحها حيث تم توزيع 2، 9 مليون هكتار من الأراضي في الفترة ما بين 1982-1998م (وزارة الزراعة والمياه، 1998.292).

إضافة إلى ذلك إعطاء المزارعين قروض من البنك الزراعي بدون فوائد ومدهم بكافة الخدمات والاستشارات العلمية وذلك سعياً نحو زيادة الرقعة الزراعية. كما بذلت المملكة جهود مناظرة في مجال الكشف عن موارد المياه الجوفية العميقة وتنفيذ العديد من المشاريع الزراعية في الثمانينات مثل مشاريع الري في الهفوف والقطيف ومشاريع تثبيت الكثبان الرملية وإنشاء السدود للاستفادة من مياه الأمطار في الزراعة. وكان لهذه الجهود الضخمة ثماراً جيدة للغاية حيث توسعت الرقعة الزراعية في المملكة. مما أدى إلى زيادة الإنتاج الزراعي بنسبة 89% ما بين موسمي 71\1972 و81\1982م. كما بلغ متوسط معدل النمو السنوي للزراعة ما نسبته 14، 9% في فترة 80-1990 مقارنة بنسبة 4، 1% فقط في فترة 65-1980.أما في فترة التسعينات فقد استمر معدل النوم بالرغم من انخفاضه عن المعدل السابق في بالنظر إلى الخطة الخامسة للتنمية في المملكة نجد أن متوسط معدل النمو السنوي وصل إلى 2، 4%. كما استهدفت الخطة السادسة تحقيق معدل نمو لقطاع الزراعة يصل إلى 4، 2%. أما في الخطة السابعة من المتوقع أن ينمو القطاع الزراعي بمعدل سنوي يبلغ (3.05%) في المتوسط (وزارة التخطيط، 1995، ص69.119).

ثانياً- التوزيع الجغرافي للأراضي الزراعية والمحاصيل الرئيسية بين مناطق الإدارية في المملكة العربية السعودية.

شهدت ثلاثة مناطق الرياض ومكة المكرمة والمنطقة الشرقية نموا سكانيا كبيرا على مدى سنوات خطط التنمية المتعاقبة بفعل الهجرة الداخلية واصبحت تستحوذ على(78.5%) من السكان عام 1438 هـ أي ما يقارب من ثلثي سكان المملكة العربية السعودية.

جدول (1) توزيع السكان حسب المناطق

المنطقة	السعوديون	الأجانب	الإجمالي
الرياض	4579570	3422530	8002100
مكة المكرمة	4440571	3884733	8325304
المدينة المنورة	1353102	727334	2080436
القصيم	991032	396964	1387996
الشرقية	3087687	1692932	4780619
عسير	1719950	444222	2164172
تبوك	710699	180223	890922
حائل	529012	155607	684619
الحدود الشمالية	285486	73749	359235
جازان	1187284	346396	1533680
نجران	430711	138621	569332
الباحة	376204	90180	466384
الجوف	373662	123847	497509
الإجمالي	20064970	11677338	31742308

التوزيع النسبي للسكان حسب المناطق الإدارية

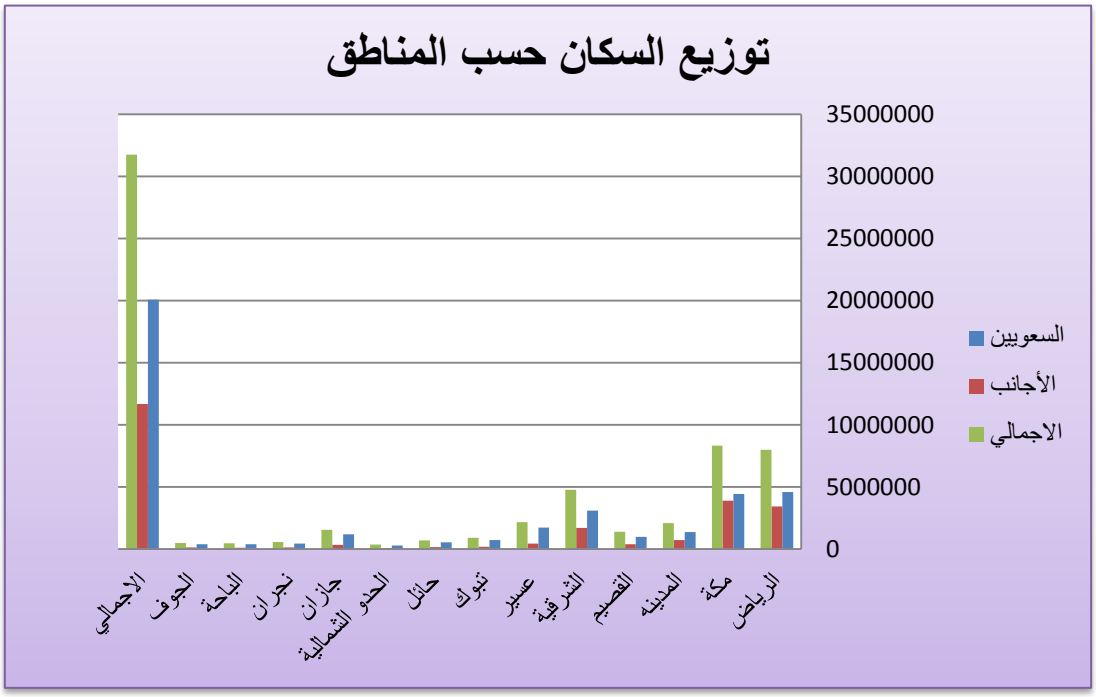

شكل (1) تقدير المساحة لجميع المحاصيل حسب المناطق الإدارية لعام 2008م

جدول (2) التوزيع الجغرافي للأراضي الزراعية والمحاصيل الرئيسية بين مناطق الإدارية في المملكة

المناطق	المساحة المحصولية بالهكتار	من إجمالي المملكة%
الرياض	243414	%25
مكة المكرمة	39126	%4
المدينة المنورة	28531	%3
القصيم	124112	%13
المنطقة الشرقية	70189	%7.2
عسير	20980	%2.1
تبوك	52216	%5.3
حائل	108999	%11
الحدود الشمالية	142	%0
جازان	124916	%13
نجران	12143	%1
الباحة	4221	%0.4
الجوف	142619	%15
الإجمالي	971608	%100

المصدر: الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، 1431هـ، ص2

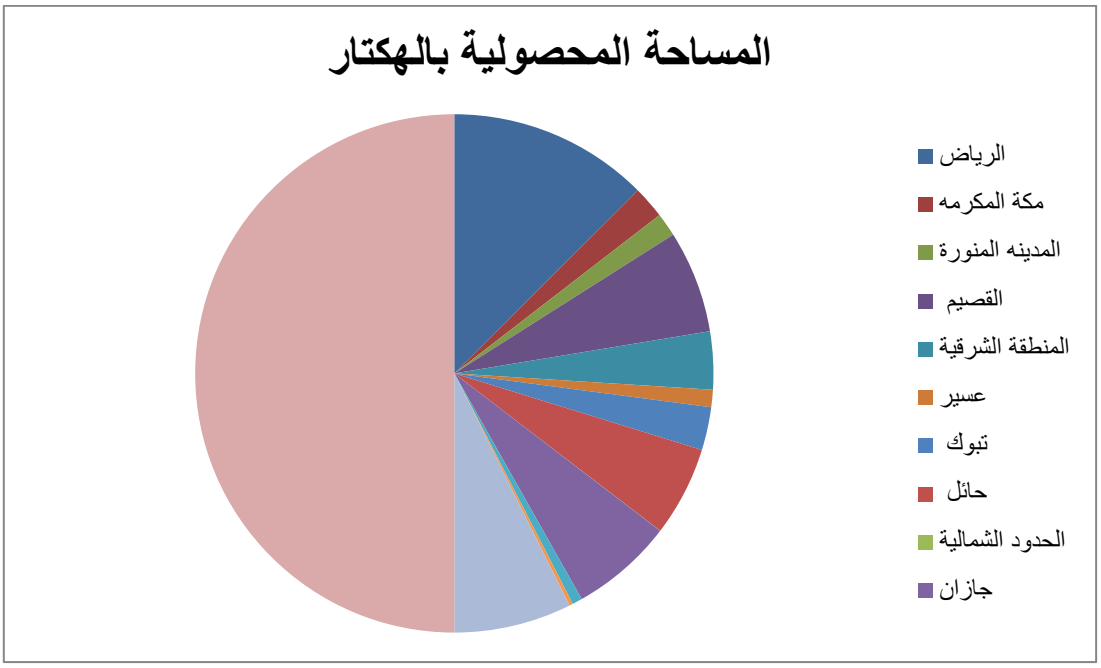

شكل(2) المساحة لجميع المحاصيل حسب المناطق الإدارية

يتضح من الجدول السابق تقدم منطقة الرياض على جميع مناطق المملكة من حيث المساحة المحصولية حيث تصل نسبتها إلى نحو 25%من أجمالي المساحة المحصولية للمملكة. وتتوزع الأراضي المحصولية بمنطقة الرياض بقرى الأودية وفي الواحات وعند الحافات الجبلية. وتحتل الجوف المرتبة الثانية من حيث المساحة المحصولية بنسبة15% ثم تأتي منطقتا القصيم وجازان بنسبة 13%. ثم تأتي منطقة حائل بنسبة11% والشرقية بنسبة 7.2% حيث تسهم هذه المناطق بنحو84% من إجمالي المساحة المحصولية للمملكة. أما بقية المناطق فهي الأقل من حيث المساحة فهي تشكل بالإجماع 16% من المساحة المحصولية. ولو تتبعنا أهم المحاصيل الزراعية في المملكة لوجدنا أن الحبوب تغطي 48% من المساحة المزروعة في عام 2008م بينما تحتل الفواكه المرتبة الثانية بنسبة 24% والأعلاف في المرتبة الثالثة بنسبة 17% والمرتبة الرابعة الخضروات بنسبة 11% من إجمالي المساحة المزروعة في المملكة لعام 2008م كما يوضحها الجدول التالي:

جدول (3) أهم المحاصيل في المملكة لعام2008م

المساحة الإجمالية بالهكتار	مساحة الحبوب	%من المساحة الإجمالية	مساحة الفواكه	%من المساحة الإجمالية	مساحة الأعلاف	%من المساحة الإجمالية	مساحة الخضروات	%من المساحة الإجمالية
971608	469264	%48	232513	%24	160808	%17	109023	%11

المصدر: الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، 1431هـ، ص66، 60، 20.4

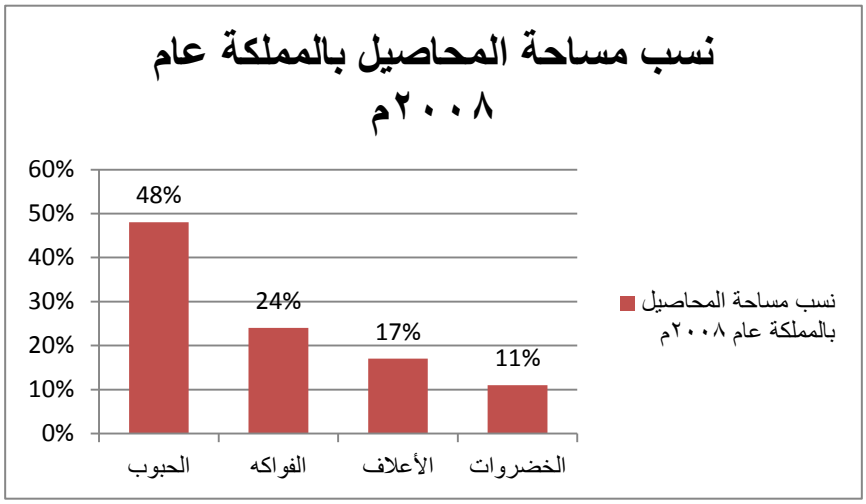

شكل(3) نسبة المحاصيل في المملكة لعام2008م

ونستنتج من الجدول التالي أن المملكة تهتم بزراعة الحبوب بالدرجة الأولى وهذا ما يؤكده تحقيق المملكة للاكتفاء الذاتي في معظم المحاصيل ومنها القمح، حيث تصدرت الحبوب قائمة المحاصيل بالمملكة لعام 2008م من حيث المساحة المزروعة والتي بلغت 469264 هكتار بنسبة 48%. يليها بعد ذلك الفواكه بنسبة 24% ثم الأعلاف بنسبة 17% واخيرا الخضروات بنسبة 11%.

ثالثا- التنمية الزراعية في المملكة:

حققت التنمية الزراعية في المملكة العربية السعودية تطورًا كبيرًا في فترة وجيزة بالرغم من المعوّقات العديدة كقلة الأمطار ومحدودية المياه الجوفية، وضآلة الأيدي العاملة الزراعية الوطنية، وتناثر الأراضي الزراعية بين الكثبان الرملية والهضاب الصحراوية والمرتفعات والأودية. إلا أن جهودًا حثيثة قد بذلت لإنعاش القطاع الزراعي كتوزيع الأراضي البور مجانًا على المستثمرين الزراعيين، وتقديم القروض الزراعية طويلة الأجل بدون فوائد. وشراء الدولة للمحاصيل الاستراتيجية خاصة الحبوب من المزارعين بأسعار عالية وغير ذلك..(الشمراني ، 1998).

كل هذه جهود نقلت البلاد من مرحلة استيراد معظم احتياجاتها الغذائية إلى مرحلتي الاكتفاء الذاتي والتصدير الخارجي في بعض أنواع السلع الغذائية كالقمح. فقد بلغ إنتاجها من القمح في عام1991م نحو3، 8 مليون طن بعد أن كان لا يتجاوز3، 000 طن في عام1970م. وتضاعفت المساحة المزروعة نحو أربع مرات خلال 17 عامًا فازدادت من 385 ألف هكتار في عام 1973م إلى نحو1، 4مليون هكتار في عام 1990م. موزّعة على الحبوب 73% والخضراوات والفواكه والأعلاف 27%. كما أدت هذه النهضة التنموية إلى ارتفاع الناتج المحلي الزراعي من 990مليون ريال عام 1970م إلى 38، 3 مليار ريال بالأسعار الجارية و39، 5 مليار ريال بالأسعار الثابتة في عام 2005م وبمعدل نمو سنوي بلغ 11% خلال تلك الفترة لتصبح مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي 5، 1%. كما بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الزراعي 1749 ريال عام 2005م. وقُدر متوسط إنتاجية العامل الزراعي في المملكة العربية السعودية في نفس العام بحوالي 63183ريال وهو بذلك يفوق إنتاجية العامل في الوطن العربي والعالم ككل.(البلهيد، 1988).

كما شملت النهضة التنموية زيادة هائلة في أعداد الآلات والمكنات الزراعية حيث تشير المعدلات إلى أن عدد الجرارات في المملكة عام 2005م بلغ32897 جراراً. كما بلغ عدد أجهزة الرش المحوري 85196جهازاً تروي مساحة قدرها 746، 000هكتار (المجلة الزراعية، 1431هـ) كما اتبعت المملكة العديد من السياسات والبرامج الخاصة للمحافظة على مواردها الطبيعية وتنميتها باعتبارها أهم مقومات التنمية الزراعية المستدامة في المملكة حيث عملت

على إقامة مشاريع الري والصرف في بعض المناطق الزراعية بهدف التغلب على مشكلة ارتفاع منسوب الماء الأرضي وخفض ملوحة التربة وتحسين قوامها إضافة إلى رفع كفاءة الري باستخدام التقنية الحديثة كالرشاشات والتنقيط.

كما أصدرت المملكة نظام المراعي والغابات والذي يهدف إلى المحافظة عليها وعلى محتوياتها وتنميتها وتطويرها وتنظيم استغلالها. وبموجب هذا النظام تم إقامة السدود الترابية الاعتراضية للسيول على مجاري الأودية والعقوم الترابية بهدف نشر وتوزيع مياه الأمطار والسيول على أراضي المراعي واستزراع 59 موقعاً من أراضي الغابات وإنشاء محطات إكثار بذور النباتات الرعوية وإنشاء المحميات الرعوية للمحافظة على الغطاء النباتي الطبيعي وتوفير الأعلاف اللازمة للحيوانات أثناء فترة الجفاف.

كما تم إنشاء بنك البذور والأصول الوراثية الذي يتولى جمع وحفظ البذور والمصادر الوراثية للاستفادة منها في تطوير الأنواع والأصناف النباتية الملائمة للظروف المناخية بها واستزراع أراضي المراعي الضعيفة. وقد تم إنشاء 29 مشتلاً حتى عام 2005م للمساهمة في زراعة الأشجار والشجيرات ادخل المدن وخارجها حيث تم زراعة 850 ألف شتلة في أراضي الغابات و11مليون شتلة لتثبيت الكثبان الرملية. حيث بلغت قيمة الإعانات المقدمة عن طريق البنك الزراعي حتى نهاية عام 2008م نحو 12، 7مليار ريال. أما المحور الثاني فقد تناول دعم المنتجات الزراعية لتشجيع زراعة بعض المحاصيل الزراعية والتوسع في إنتاجها لأهميتها الزراعية والاستراتيجية. وتمثل المحور الثالث في شراء الإنتاج بأسعار تشجيعية من المزارعين عن طريق المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق وذلك لتوفير مخزون استراتيجي من الحبوب ومنتجاتها. وحرصاً من وزارة الزراعة فقد أدركت الدور الفعال للإرشاد الزراعي والخدمات الأخرى المساندة في تنمية وتطوير الإنتاج الزراعي حيث عملت على تقديم الخدمات الإرشادية وتنمية الموارد البشرية ومكافحة الآفات الزراعية وتقديم كل ما هو جديد في الزراعة ونتائج الأبحاث إلى المزارعين عن طريق وسائل الإعلام المختلفة. إضافة إلى إنشاء العديد من مراكز ومحطات الأبحاث والتنمية الزراعية التي تقوم بإجراء التجارب وحل المشكلات والعقبات التي تواجه المزارعين واستنباط محاصيل زراعية ذات مواصفات جيدة. (محمدين، 2001)

* كما تمكنت المملكة من تحقيق الاكتفاء الذاتي في كثير من السلع الزراعية الغذائية وفيما يلي استعراض للسلع التي حققت فيها المملكة الاكتفاء الذاتي ونسبة هذا الاكتفاء.

جدول (4) نسبة الاكتفاء الذاتي لأهم السلع المنتجة عام 2008م

السلعة	نسبة الاكتفاء الذاتي	السلعة	نسبة الاكتفاء الذاتي
البطاطس	158، 5	الخيار	101
البطيخ	106، 5	الباميا	99، 7
التمور	105، 8	الشمام	99
الباذنجان	101، 4	القمح	90، 2

المصدر: وزارة الزراعة، المجلة الزراعية، 1431هـ

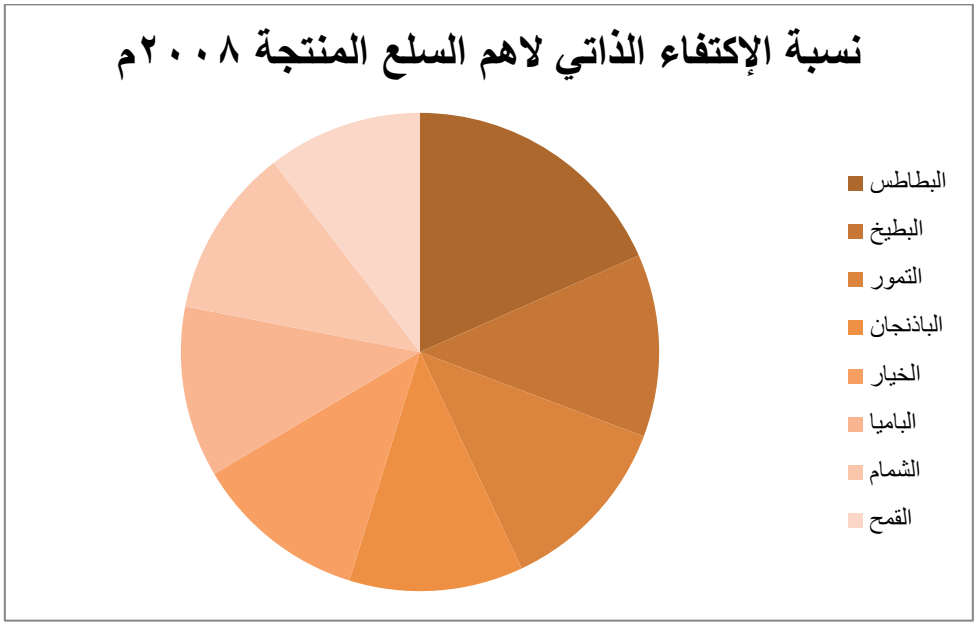

شكل (4) نسبة الاكتفاء الذاتي لأهم السلع

ثالثاً- العوامل المؤثرة في الإنتاج الزراعي في المملكة:

يقوم النشاط الاقتصادي في المملكة كمحصلة لتضافر العديد من العوامل الطبيعة والبشرية. والتي أثرت بدورها على الإنتاج الزراعي. سواء من ناحية الكم أو النوع وعلى الأماكن التي تمارس بها الزراعة.

العوامل الطبيعة: تعد الزراعة أهم الأنشطة الاقتصادية وأكثرها اعتماداً وتأثراً بالظروف المناخية. حيث أن عناصر المناخ المتمثلة في الإشعاع الشمسي ودرجة الحرارة والرياح والرطوبة النسبية والتبخر والتساقط بنوعيه هي أكثر العوامل الجغرافية الطبيعية تأثيرا في تحديد أنواع المحاصيل الزراعية. وأهم هذه العوامل هي:

أ- الحرارة

مناخ المملكة بوجه عام مناخ صحراوي مداري جاف يتسم بارتفاع درجات الحرارة صيفاً خصوصا في شهر يوليو حيث تتعامد الشمس على أواسط المملكة ويزيد الإشعاع الشمسي. حيث تؤدي درجات الحرارة المرتفعة في الصيف إلى زيادة التبخر من المزروعات في الوقت الذي تعاني فيه الزراعة من قلة مياه الري. وتتميز شهور الشتاء باعتدال درجات الحرارة وفي هذا الفصل تبدأ التطرفات بالظهور بخاصة في الأجزاء الشمالية والداخلية. ففي تلك المناطق ممكن أن تتدنى درجات الحرارة في الليل إلى ما دون الصفر. الأمر الذي يؤدي إلى حدوث الصقيع الذي يضر بالمزروعات(بدر الدين أحمد، 1993). ومع هذا فأن مناخ المملكة له دور فعال في توفير الضوء والحرارة لنمو المزروعات. كما أن الرياح التي تهب على المملكة ليست شديدة وبالتالي لا تؤثر سلباً على نمو المحاصيل.

ب- الأمطار

تتسم أمطار المملكة بانخفاض كميتها وشيوع الجفاف عموما في أنحاء المملكة باستثناء المنطقة الجنوبية الغربية. حيث لا يتجاوز متوسط كمية الأمطار في المملكة 115 ملم بينما تتراوح كميات الأمطار في جنوب غرب المملكة ما بين 200 و500 ملم في العام.

وتتباين أنواع المحاصيل في المملكة تبعاً للاختلافات الفصلية في سقوط المطر فالمناطق التي تسقط بها الأمطار شتاءً في شمال وجنوب المملكة يزرع بها القمح والفاكهة وبعض أنواع الخضار حيث تساعد برودة الجو هناك

في الاستفادة من كميات الأمطار وفي المقابل يزرع في جنوب غرب المملكة في الصيف المحاصيل التي لا تحتاج كميات كبيرة من المياه لقصر فترات نموها مثل الذرة والدخن والشعير.

وقد ظل اعتماد الزراعة على مياه الأمطار في المملكة بالرغم من قلتها حتى بدايات سبعينات القرن العشرين حيث بلغت نسبة الاعتماد 67% من جملة الراضي الزراعية 1974 م وقد ظل هذا الأمر سائداً حتى بدأ العمل في الكشف عن المياه الجوفية العميقة في القطاع الأوسط من المملكة عامة وكانت نتيجة هذا الكشف زيادة الرقعة الزراعية وانتشارها في أماكن كانت تتسم بمحدودية الإنتاج بسبب قلة الأمطار.

ج- **التربة:**

تتميز المملكة بأتساعها وتنوع أقاليمها الجيولوجية والتضاريسية والمناخية مما أدى إلى وجود أنواع عديدة من التربة. وتعتبر التربة الجافة والتي ترتفع بها نسبة الأملاح والكربونات وتنخفض بها المواد العضوية من أكثر أنواع التربة انتشارا في المملكة.

بالإضافة إلى الترب الجافة فهناك مجموعات أخرى من الترب توجد في أماكن معينة وتتفاوت في خصائصها من حيث العمق ودرجة الملوحة. مثل التربة في سهول تهامة التي تعتبر تربة فيضيه وطميه وعميقة وغير مالحة والترب الموجودة في المدرجات الزراعية بمرتفعات عسير فهي أكثر طميه ورطبة.

وكل هذه الترب تعتبر صالحة للزراعة وتعطي إنتاج زراعي جيد. إلا أن التربة الجافة هي الأكثر شيوعاً في المملكة وتحتاج هذه التربة لجهود لجعلها صالحة للزراعة حيث تحتاج لكميات من المياه لغسلها وتعويض نقص المواد العضوية بها باستخدام الأسمدة.(سقا، 2004: 133)

1- **العوامل البشرية:** تمثل الزراعة نشاطاً اقتصادياً رئيسياً في المملكة منذ بداية قيامها. وتختلف العوامل الاقتصادية في مدى تأثيرها على حجم وكمية الإنتاج واهم هذه العوامل هي:

أ- **الأيدي العاملة**

تؤثر الأيدي العاملة في الزراعة بشكل كبير سواء من حيث عددها أو نوعيتها. وتعد الأيدي العاملة الزراعية أحد العوامل المحددة لنمط الزراعة، كثيفة كانت أم واسعة وتتفاوت الحاجة للأيدي العاملة حسب المحاصيل الزراعية وأنواع الحيوانات التي يتم تربيتها. فزراعة الخضار تحتاج إلى أيدي عاملة كثيرة تفوق الزراعات الأخرى من 8 – 10 مرات بشكل عام وقد لوحظ تناقص نسبة السكان العاملين في الزراعة بالمملكة من نسبة61% عام 1965م إلى 14% في عام 2000م بالرغم أنه كان من المتصور مع التطور الزراعي الحديث أن تزيد نسبة ممارسي الزراعة. إلا أن الهجرات الضخمة للمدن في المملكة منذ بدايات سبعينات القرن المنصرم تسببت في حدوث هذا التناقص في عدد السكان مما أدى إلى نقص في الأيدي العاملة الزراعية. الأمر الذي دفع المملكة إلى استقدام مزارعين وعماله من خارج البلاد حيث بلغت نسبتهم63، 3% في تعداد عام 1999م. كما ساعد الاعتماد على التقنيات والمكنات والآلات الحديثة إلى التقليل من الحجم المطلوب للعاملين في الزراعة. ويتضح ذلك في تناقص نسبة العاملين المشتغلين بالزراعة في البلاد لجملة الأيدي العاملة بها من 40% في عام 1974 إلى حوالي 8%في عام 1999(محمد مشخص، 2004، ص95)

ب- **رأس المال**

يعد رأس المال أحد العوامل المهمة لزيادة الإنتاج الزراعي، وربما تعادل أهميته عامل الأرض والعمل من حيث الأهمية. ويرتبط رأس المال بعوامل الإنتاج الزراعي الأخرى ارتباطا قويا. ورأس المال ضروري جداً من أجل شراء البذور والأسمدة والمعدات الزراعية الحديثة وأعلاف الماشية ومصاريف الري والصرف وتكاليف المباني ودفع أجور العمال.

حيث قدمت المملكة الدعم الكامل والتشجيع للمزارعين من تقديم القروض الميسرة وتوزيع الأراضي على المزارعين والإعانات المقدمة من البنك الزراعي والجهود المبذولة في حفر الآبار وإقامة السدود من اجل توفير المياه اللازمة لري المزروعات. كل ذلك انعكس إيجابا على نشاط وقوة القطاع الزراعي في المملكة والانجازات الهائلة التي حققها.

ج- السياسة الزراعية المتبعة

تنبع أهمية السياسة الزراعية المتبعة في دورها الهام في تقدم أو تخلف الزراعة ومكانتها في اقتصاد الدولة. ولهذا وضعت الحكومة السعودية سياسة جيدة في مجال الزراعة يمكن النظر لهذه السياسة من خلال إطارين الأول هو دور الزراعة في تحقيق الاستراتيجية الوطنية والأهداف العامة للتنمية ولهذا فقد تم وضع أربعة أهداف رئيسية للزراعة بناء على ذلك ومنها إسهام الزراعة في تنويع قاعدة الاقتصاد السعودي وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل. أما الإطار الثاني فيتمثل في أهداف قطاع الزراعة الواردة في خطتي التنمية الخامسة والسادسة وهي ستة أهداف: الإسهام في تحقيق الأمن الغذائي في المملكة، تحقيق معدل نمو جيد في إنتاجية المحاصيل الزراعية، زيادة إنتاجية العاملين في الزراعة، توفير فرص عمل لسكان المناطق الريفية ورفع الكفاءة الإنتاجية والتسويقية للمنتجين الزراعيين وغيرهم ممن يعملون في الأنشطة ذات العلاقة مع الزراعة كصائدي الأسماك مثلاً هذا بالإضافة إلى رفع مستوى الكفاءة الاقتصادية في القطاع الزراعي بشكل عام.(وزارة التخطيط ، 1990)

أنماط الزراعة في المملكة

تبعاً للظروف الطبيعية السائدة في المملكة فقد نتج لدينا أنماط زراعية متباينة تختلف من مكان لآخر. ويمكن تقسيم هذه الأنماط إلى قسمين رئيسيين هما..

أولاً: أنماط الزراعة التقليدية:

يغلب على هذا النمط الملكية الصغيرة في أحجام المزارع بسبب قلة المياه بالدرجة الأولى. مما أدى إلى اقتصارها على زراعة الحبوب والأعلاف في الأحواض الواقعة بين أشجار النخيل والفواكه. وتعتمد الزراعة في هذا النمط على الآلات المحدودة والأساليب الزراعية البسيطة إضافة إلى سيادة نمط الزراعة المختلطة حيث تمارس تربية الحيوانات إلى جانب الزراعة. كما ينعدم التخصص في هذا النمط وأهم هذه الأنماط التقليدية هي:

1. نمط زراعة الأودية: منذ القدم كانت الأودية والسهول هي المكان الأمثل للزراعة حيث تتوفر المياه اللازمة للري بالإضافة إلى وجود التربة الجيدة المتكونة من الطمي. وعموماً فأن هناك أربع مجموعات من الأودية يغلب على كل واحد منها زراعة محاصيل معينة تبعا للظروف المناخية السائدة. توضحها الخريطة (رقم2) وهي الأودية التي تصب في البحر الأحمر وتقع إلى الشمال من بلدة الليث كعفال وصدر وفاطمة. كما تصب أودية أخرى كدقة وصبيا وجازان في البحر إلى الجنوب من الليث. والأودية النابعة من مرتفعات السروات والمتجهة للشرق كتربة وبيشة وجازان. وأودية وسط وشمال وشرق البلاد كالدواسر وحنيفة والرمة والباطن وسرحان. حيث تشيع زراعة أشجار النخيل وبعض أصناف الحبوب والخضار في هذا النمط.
2. نمط زراعة الواحات: ينتشر هذا النمط في المناطق التي تتواجد فيها العيون الطبيعية. وبشكل عام توجد أراضي هذا النمط شرق جبال السروات بحكم طبيعة التكوين والتاريخ الجيولوجي الذي تسبب في وجود هذه العيون. مثل: واحات الأحساء القطيف حيث توجد حوالي 102 عين حيث أدت كثرة العيون إلى زيادة الرقعة الزراعية فيها. حيث تنتشر بها زراعة النخيل والخضروات والأعلاف. بالإضافة إلى الواحات الموجودة في شمال

ووسط البلاد وواحات الشمال الغربي مثل واحات منطقة المدينة (خيبر وينبع) حيث تنتشر بها زراعة أشجار النخيل بالإضافة إلى واحة تيماء وواحة العلا.

التحليل المكاني لأنماط الزراعة في المملكة

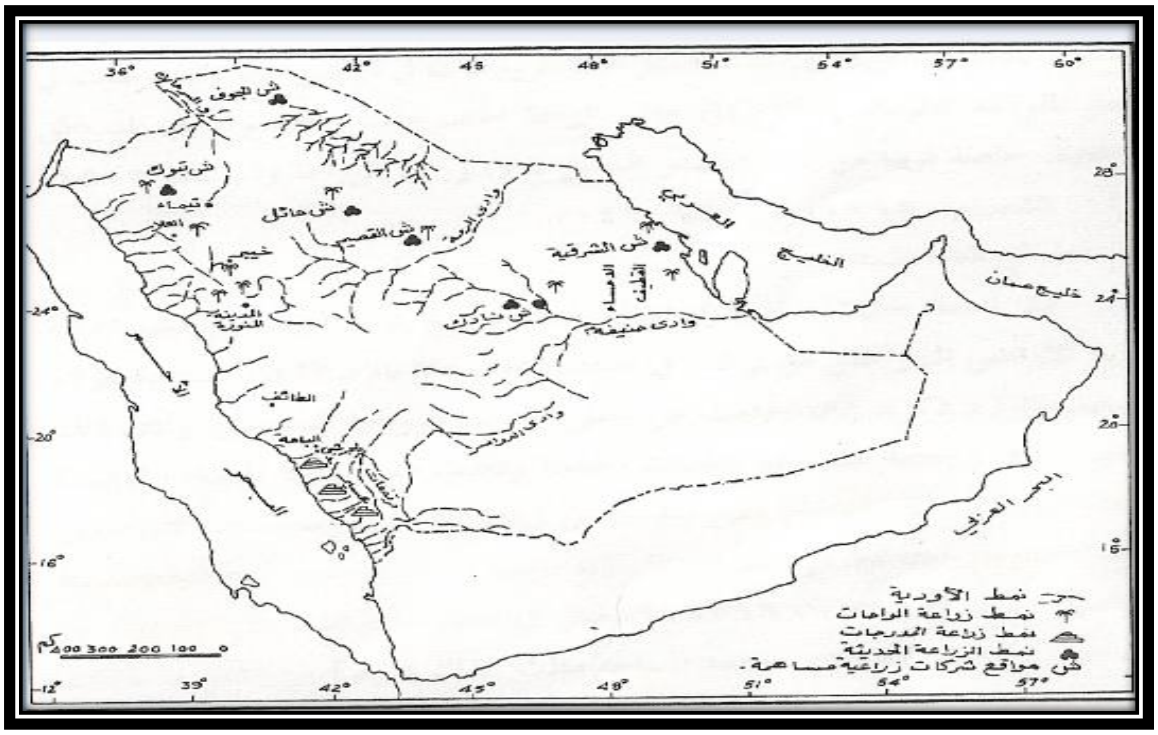

3. نمط زراعة المدرجات: يوجد هذا النمط في المرتفعات الموجودة جنوب غرب المملكة. حيث أدت طبيعة الأرض المتضرسة إلى أن يلجأ المزارعون لتحويل الجبال إلى مدرجات لتسهيل زراعتها. بالإضافة إلى أن أسلوب المدرجات يساعد في حماية التربة من الانجراف وتنتشر هذه المدرجات من الشمال إلى الجنوب بدء من مرتفعات الحجاز حيث مناطق الطائف والباحة وبلجرشي الزراعية إلى مرتفعات عسير حيث مناطق بالقرن والنماص وتنومه وبالسمر ورجال ألمع. في هذا النمط العمالة الزراعية هي عماد العمل الزراعي في المنطقة الجبلية بجنوب غرب المملكة فلا تشجع طبوغرافية المنطقة ونظام الزراعة السائد فيها على استخدام الآلة في أي مرحلة من مراحل الإنتاج الزراعي.(السرسي، 1996: 23- 24). وتعتبر الأمطار هنا هي مصدر الري الرئيسي. ومع هذا فأنه يمكن تقسيم المدرجات تبعا لاتصالها بمصدر الري إلى قسمين رئيسين هما: أولاً المدرجات المروية التي تقع بالقرب من الآبار. ثانياً المدرجات البعلية والتي تعتمد بشكل مباشر على مياه الأمطار. وتعتبر التمور وأشجار الفواكه كالرمان والعنب والمشمش والتين والموز والخوخ والتفاح وزراعة الخضروات والحبوب والأعلاف هي أهم المزروعات في هذا النمط.

ثانياً- نمط الزراعة الحديثة:

ظهر هذا النمط تزامناً مع بداية النهضة الزراعية وتوزيع الأراضي البور على من يريد استصلاحها إضافة إلى السياسة الزراعية التي اتبعتها الحكومة السعودية من اجل تنمية قطاع الزراعة. حيث ظهر لدينا مزارع حديثة تستخدم تقنيات وآليات حديثة وتعتمد على المياه الجوفية العميقة. أدت بدورها إلى زيادة إنتاجية ومساحة الأراضي الزراعية. حيث بلغت مساحة المزارع المتخصصة للمحاصيل المؤقتة في البلاد 601366 هكتار في عام 1993م حيث

مثلت هذا لمساحه 65% من إجمالي المساحات المزروعة بالمحاصيل في تلك الفترة. وقد مثلت الشركات الزراعية المساهمة ظاهرة هامة في نمط الزراعة الحديثة حيث اتسم الإنتاج بالضخامة مع ظهور هذه الشركات نظراً لاعتماده على المكنة الحديثة والأساليب الزراعية المتطورة والري المتقدم. حيث تمثل الزراعة في هذه الشركات جزء متصلاً بنشاطات أخرى مثل إنتاج العسل وتربية الحيوانات. كما تمارس الشركات نشاط صناعي في مجال الصناعات الغذائية حيث تسهم هذه الشركات في خلق علاقات قوية بين القطاعات الاقتصادية المختلفة مما يؤدي إلى الخفض من تكلفة الإنتاج وزيادة عوائده. ومن أمثلة هذا النمط الزراعة الحديثة في سهل تهامة نظراً لما يتميز به سهل تهامة من مقومات طبيعية وبشرية فقد استطاع بعض أصحاب التوجهات الزراعية من أصحاب رؤوس الأموال من استثمار أموالهم في القطاع الزراعي حيث نشا نمط زراعي حديث يعتمد على الخبرات والتقنيات الزراعية الحديثة بشكل يفوق النمط الزراعي التقليدي(العريشي، 2001: 22- 23).

***العوامل الاستراتيجية للتنمية الزراعية والرؤية المستقبلية.**

تتوقع خطة التنمية السابعة استمرار نمو الطلب المحلي على المواد الغذائية نتيجة للنمو السكاني وارتفاع مستوى المعيشة، مما يتطلب تنمية القطاع الزراعي مع المحافظة على الموارد المائية الحرجة، وتحقيق توازن بين الأمن المائي والغذائي.

ويتم تنفيذ استراتيجية التنمية الزراعية من خلال الأهداف والسياسات والبرامج التالية:

الأهداف:

تتمثل الأهداف الرئيسة لقطاع الزراعة خلال خطة التنمية السابعة فيما يلي:

- زيادة إسهام الزراعة في تنويع مصادر الدخل وتوسيع القاعدة الإنتاجية.
- التركيز على ترشيد استغلال الموارد الطبيعية للمحافظة عليها وتحسين استخدامها.
- تحسين الكفاءة الاقتصادية للقطاع الزراعي.
- الإسهام في رفع مستويات الدخل وتحسين مستوى معيشة المواطنين في المناطق القروية.

*** السياسات:** يعتمد تحقيق الأهداف الرئيسة لقطاع الزراعة خلال خطة التنمية السابعة على السياسات التالية:

- تقديم بعض المدخلات الزراعية والخدمات المساعدة الأخرى للمزارعين، وإيجاد المناخ الملائم لاستمرارية القطاع الخاص في الإنتاج والتصنيع الزراعي، واستقطاب التقنيات الحديثة التي تؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج.
- زيادة الإنتاج المحلي من الفواكه، ومن الخضروات في البيوت المحمية، وتشجيع تطبيق أساليب الزراعة والري الحديثة.
- رفع كفاءة المؤسسات البحثية والفنية والإرشادية، وتعزيز تنسيقها مع الجهات التنفيذية.
- التركيز على رفع كفاءة المشروعات الإنتاجية من خلال دعم البحوث والدراسات الفنية، وتطبيق التقنيات الحديثة والعمل على توطينها.
- رفع مستوى الكفاءة التسويقية للخضروات والفواكه خاصة لصغار المنتجين.
- مراعاة تطبيق الشروط والمعايير الخاصة باستخدام مياه الصرف الصحي والزراعي المعالجة للأغراض الزراعية.
- تنمية القوى العاملة السعودية والعمل على تطويرها.

- توفير سعات تخزينية كافية من الصوامع والمستودعات لاستيعاب الأنواع المختلفة من الغلال وفقاً لحاجة الاستهلاك المحلي.
- زيادة الطاقات الإنتاجية لمطاحن الدقيق بما يتناسب مع الزيادة المتوقعة في الطلب على منتجات الدقيق.
- تقديم القروض الزراعية بما يتناسب والسياسة الزراعية وبما يحقق التوازن بين الإقراض وتحصيل القروض.
- الإسهام في تحقيق التوازن البيئي من خلال المحافظة على الموارد الطبيعية ومكافحة التصحر والحفاظ على الغابات وتنميتها وإيجاد الحماية اللازمة لتكاثر السلالات النباتية والحيوانية وحماية البيئة البحرية والموارد السمكية المختلفة للحفاظ عليها وتنميتها.
- تهيئة القطاع الزراعي للتعامل بمرونة وكفاءة مع التطورات والمستجدات المحلية والإقليمية والدولية.

البرامج:

تركز برامج هذا القطاع خلال خطة التنمية السابعة على تطوير الخدمات الزراعية، وتنمية الثروة السمكية، والتعاون الفني ونقل التقنية، وذلك من أجل تقديم الخدمات الزراعية المختلفة، وتنمية الثروة السمكية، ونقل الخبرة المتطورة والتقنيات المتقدمة بالتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية ولجان التعاون الثنائي، والاستمرار في أعمال التحديث والإحلال لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق ومصانع الأعلاف، وتقديم القروض لتأمين مستلزمات الإنتاج الزراعي، والاستمرار في تلبية الاحتياجات الاستهلاكية من الدقيق. هذا فضلاً عن تنمية القوى العاملة في القطاع الزراعي ورفع كفاءتها من خلال التدريب خاصة على التقنيات المتقدمة والأساليب الزراعية الحديثة.

4. النتائج ومناقشتها

ومن أهم النتائج التي توصل إليها مما سبق:

- ❖ تحقيق المملكة اكتفاء ذاتي للعديد من المحاصيل ومن أهمها البطاطس بنسبة 158.5 والبطيخ بنسبة 106.5 والتمور بنسبة 105.8 والقمح بنسبة 90.2.
- ❖ تفوق منطقة الرياض على باقي المناطق بالمساحة المحصولية والتي بلغت243414 هكتارا بنسبة 25% من إجمالي المساحة المحصولية في المملكة لعام 2008م.
- ❖ تصدر الحبوب قائمة المحاصيل الزراعية في المملكة لعام 2008م وذلك بنسبة بلغت 48% من المساحة الإجمالية والتي كانت نحو 971608 هكتار، ويتضح ذلك من خلال تحقيق المملكة للاكتفاء الذاتي لأهم محاصيل الحبوب وهو القمح والذي بلغت نسبة إنتاجه 81.4% من إجمالي إنتاج محاصيل الحبوب لعام 2008م.
- ❖ ملائمة الظروف الجغرافية الطبيعية لزراعة أشجار النخيل حيث احتلت التمور المرتبة الأولى من محاصيل الفواكه من حيث الإنتاج والمساحة والتي بلغت 68% من إجمالي المساحة المزروعة و61% من إجمالي إنتاج الفواكه لعام 200

الخلاصة

مما سبق نلاحظ التقدم الهائل الذي حققته المملكة العربية السعودية في المجال الزراعي في ظل قلة المياه وكون معظم أراضيها صحراوية. حيث استطاعت وبفضل التخطيط والإدارة السليمة أن تحقق تنمية زراعية شاملة.

التوصيات:

1. اجراء الدراسات الدقيقة التي يكون هدفها تحديد المخزون المائي للمملكة من حيث الكميه والنوعية والاعماق وكذلك الموارد المائية الأخرى المتوفرة ويتم على اساس هذه الدراسة اعادة صياغه الخطة الوطنية للمياه والمشاركة الجهات المختلفة ذات الاختصاص ويليه رسم سياسه زراعية متوازنة تهدف إلى الاستغلال الامثل لهذه الموارد المائية في المدى.
2. اعادة النظر في التركيبة المحصولية الحالية في المملكة بهدف الوصول إلى تركيبه أو التركيبات المحصولية على حسب الظروف السائدة وذات الجدوى الاقتصادية لكل منطقه حسب الظروف السائدة وذات الجدوى الاقتصادية وذات الاستهلاك المنخفض للمياه مع تحديد سبل الدعم الحكومي المناسبة.
3. تقييم وتطوير برامج القروض والاعانات الحكومية والتي مضيء على وضعها 25 سنه لتعكس التغيرات في الاولويات للسياسة الزراعية بالنسية لاستهلاك المياه والمتطلبات الانضمام لمنظمه التجارة العالمية وترشيد الانفاق الحكومي.
4. اجراء الدراسات الفنية والاقتصادية حول انواع وكميات الموارد الزراعية غير تقليديه مثل المزارع السمكية البحرية ومن ثم تقييم استخدامها في ضوء محدودية موارد المياه والظروف البيئية الغير ملائمه للزراعة التقليدية

قائمة المصادر والمراجع:

- أبو عيانة، فتحي محمد (1984).الجغرافيا الاقتصادية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
- أحمد، بدر الدين يوسف (1993) مناخ المملكة العربية السعودية، مجلة الجمعية الجغرافية الكويتية، 12 (157) ، 143-176
- البلهد، عبدالرحمن سعود (1988) القمح في المملكة العربية السعودية دراسة في تطور الإنتاج في الفترة 75-1985م، مجلة الجمعية الجغرافية الكويتية، 9 (116)، 123-141
- السرسي، مجدي عبد الحميد (1996)، الزراعة الجبلية في جنوب غرب المملكة العربية السعودية، مجلة الجمعية الجغرافية الكويتية، 13 (194).111-123
- سقا، عبد الحفيظ محمد سعيد (2004). الجغرافية الطبيعية للمملكة العربية السعودية، كنوز المعرفة، الطبعة الثالثة. جده.
- سيف، محمود محمد (1997). جغرافية المملكة العربية السعودية، دار المعرفة. الطبعة الاولى.الإسكندرية.
- الشريف، عبد الرحمن صادق (1421هـ). جغرافية المملكة العربية السعودية، دار المريخ، الرياض.
- الشريف، عبد الرحمن صادق (1984). جغرافية المملكة العربية السعودية، إقليم جنوب غرب المملكة العربية السعودية، الجز الثاني، دار المريخ، الرياض.
- الشمراني، صالح علي (1998). دور مقومات الإنتاج الزراعي في التنمية الزراعية بمنطقة الجوف، مجلة الجمعية الجغرافية الكويتية ، 14 (215) ، 263- 276
- العريشي، علي محمد (2001). سهل تهامة في منطقة جازان دراسة تحليلية للنمط الزراعي الحديث، مجلة الجمعية الجغرافية الكويتية، 13 (255). 43-67
- محمدين، محمد محمود (1406هـ). أصول الجغرافيا الزراعية ومجالاتها، دار الخريجي. الرياض.
- محمدين، محمد محمود (2001). المملكة العربية السعودية دراسة في الهوية الجغرافية، دار الخريجي، الرياض.

- مشخص، محمد عبد الحميد (2004). الجغرافيا البشرية المعاصرة للمملكة العربية السعودية، كنوز المعرفة، الطبعة الثالثة. جده.
- وزارة الاقتصاد والتخطيط (1995)، خطة التنمية السادسة، الرياض.
- وزارة الاقتصاد والتخطيط (2000)، خطة التنمية السابعة، الرياض.
- وزارة الزراعة والمياه (1431هـ)، إدارة الدراسات والتخطيط والإحصاء، مؤشرات إحصائية زراعية، العدد23، الرياض.
- وزارة الزراعة والمياه (1431هـ)، الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، الرياض.
- وزارة الزراعة والمياه (1428هـ) ، إدارة العلاقات العامة والإعلام الزراعي ، نشرات زراعية، الرياض.
- وزارة الزراعة والمياه (1431هـ)، المجلة الزراعية، العدد1، المجلد 41، الرياض.